PROVISIONAL

A/33/PV.67
1 December 1978

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد بينيس (اسبانيا)

ثم : السيد ليفانو (كولومبيا)

- قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف [٣١] (تابع)

- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room A-3550, 866, United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر .

Digitized by UNOG LIBRARY

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠

مواصلة نظر البند ٣١ من جدول الأعمال

قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/33/35 and Corr.1/Rev.1)

السيد رابيتافيكا (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : لقد كان الشعور العام الذى ساد خلال المناقشة المتعلقة بقضية فلسطين شعورا بخيبة الأمل ، ومن الصعب أن نتغلب عليه وأن نبدده بسبب اللبس الذى تحاول به بعض الدول أن تضلل الرأى العام العالمي .

ومع ذلك ، ومن البيانات التي أدلي بها ، فليس هناك من دولة عضو استطاعت بشكل قاطع أن تشكك في حقوق الفلسطينيين سواء اطلقنا عليها حقوقا مشروعة أو وطنية غير قابلة للتصرف أو ثابتة ، وسواء كانت مصحوبة بشروط أو بتحفظات بل حتى لو أنكرها ضلال عقل لا يجد في الأخلاقيات الدولية أو الشرعية الدولية شيئا له ما يبرره .ان هذا كله لا أهمية له بالنظر الى أن الشعب الفلسطيني مصمم أكثر من أى وقت مضى على تأكيد هذه الحقوق بجميع السبل المتوفرة لديه . ولقد قدم جميع الذين يساندون هذا الشعب التزامات لا غموض فيها في هذا الشأن .

يمكن أن نتلاعب بالألفاظ ، وأن نختفي وراء الحجج القانونية العقيمة والضيقة ، وأن نتلمس ما قد يبدو توازنا اكاديميا مقلقلا ، ولكن هذا لن يغير من الحقائق الأساسية للمشكلة ، وهي أن الشعب الفلسطيني وحده هو الذى ينبغي أن يحدد حقوقه ، وأن يستعيدها ويمارسها في أى اطار يختار . ان اقامة دولة فلسطينية علمانية وديمقراطية ، كما قال ياسر عرفات في ١٣ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، من شأنه وحده أن يحرر الضمائر وأن يضع حدا لقضية فلسطين التي تعيش في اطارها ، لسوء الحظ ، منذ ثلاثة عقود .

واذا كان الأمر مختلفا ، فيجب أن نسلم بأننا نمارس ضد هذا الشعب المشرد نوعا من الرعاية لا معنى له ، ينبغي التخلص منه اذا كنا لا نزال نتصور أن الفلسطينيين يجب ألا يكونوا ضحية سياسات القوة والمصالح التي لا تستطيع أن تفصح عن نواياها .

ولكن سوف يقال لنا ، ان الامم المتحدة قد دعيت في مناسبات عدة ، وفي محافل مختلفة

Digitized by UNOG LIBRARY

الى أن تهب لمساعدة الفلسطينيين . حسنا ، ما الذى فعلناه بالضبط خلال احدى وثلاثين سنة ؟ قبل أن نفاخر بأن الأمم المتحدة قد عانت من توتر شديد ، وأن نحرم شعبا من أرضه وتقسيمها بين غرباء يجهل حقوقهم التاريخية هؤلاء الذين يتحدثون اليوم ، كيف يمكننا أن نوضح نحن الذين نؤيد احترام حقوق الانسان أن الأمر يحتاج الى مرور ٢٢ عاما لكي نعترف بالكلام فقط ، مجرد الكلام ، بحق شعب من الشعوب في تقرير مصيره ؟ . هل يجب أن نستخلص أنه فيما يتعلق بالفلسطينيين ، والفلسطينيين وحدهم ، أنهم يستحقون أن تتقلص حقوقهم الأنسانية الى ما يسمى اليوم بالاحتياجات الأساسية ، وأن الصدقة الدولية يجب أن تكون كافية لابقائهم خاضعين وشاكرين حتى نهاية الزمان ؟ .

لماذا نحرص دائما على الاشارة الى حدود ١٩٦٧ - وهى بهذه المناسبة ليست حدودا شرعية - وننسى أنه في ١٩٤٧ عند تقسيم فلسطين أشرنا الى تعيين الحدود في المستقبل . هل يمكن أن نسلم بأن عملية تعيين الحدود هذه لا تزال من امتيازات طرف واحد نمنحه - دون موافقة من الطرف الآخر - اعترافا مسبقا كجائزة له على عدوانه ، والأمر الواقع الذى يفرضه ؟ .

ماالذى يمكن ان نفعله فيما يتعلق بتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، عندما يكون مجلس الأمن مشلولا بسبب حق النقض ؟ وبرغم دعوة الجمعية العامة ، فان مشاورات المجلس لم تسفر عن شيء ، انتظارا لحل شامل ومتوازن تدعو اليه القوى الكبرى .

هل نسينا ان الموقف في الشرق الأوسط يعود أساسه الى القضية الفلسطينية ؟ ان جعل حل القضية الفلسطينية رهن بحل عادل ومنصف في المنطقة كلها ، يعني أننا نضع العربة امام الحصان ؛ ولا نستجيب الى المنطق الحقيقي الذى يجب ممارسته في هذا الشأن .

فلنمارس النقد الذاتي . ولنسلم بان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قد جاء فيه ما يلي :

" لم يتم حتى الآن عمل شيء ملموس لاعطاء الشعب الفلسطيني أى سبب للتفاؤل "

(A/33/PV.59,P.18)

ان هذه المسألة مسألة شائكة لأولئك الذين يرغبون في التوفيق بين أمور يستعصي التوفيق

Digitized by UNOG LIBRARY

بينها . ولكن الشعب الفلسطيني سوف يعتمد على نفسه وحده ، لأن الثقة التي وضعها في المجتمع الدولي كانت محل خيانة في أكثر من مناسبة .

ومن المؤلم أن نقول أنه رغم جهودنا الجماعية ورغم تفاني الأمين العام ورغم الالتزامات الموضوعية للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف برئاسة السفير فال - والذي ارمي اليه التحية بصفة خاصة - فان عملنا قد اقتصر على مجرد الادلاء ببيانات مريرة ومن الصعب أن نتخلص من بعض الافكار المسبقة . وفيما يتعلق بالبعض منا ، فان هذه الأفكار تؤكد هذا عقدة ذنب عميقة ازاء الشعب اليهودي .

ومنذ قرون ، فان هذا الشعب قد عانى من التمييز والحياة على الهامش فيما يسمى بالمجتمع الأوروبي المتمدين . ولقد وجدنا لهذا الشعب وطنا ، وتحملنا اساءة استخدامه للحق بانشاء دولة له ، وظننّا بذلك اننا قد حررنا هذا الشعب من الغيتو الطبيعي والمعنوي والمادي الذي كان قد حكم عليه أن يعيش فيه ، ولكنه بدلا من أن يفعل ذلك فقد أراد أن يتخلص من جميع المشاكل الناجمة عن هذه الأعمال وأن ينقلها الى الفلسطينيين ، كما لو كانت عملية النقل هذه مبررا لحب الذات لدى هذه المجتمعات ، وأصبح على الفلسطينيين أن يكونوا الضحايا الجدد ، وأن يتركوا ليعيشوا في عالم تسوده السيطرة والقمع والاستغلال .

Digitized by UNOG LIBRARY

وهكذا فان آلام الشعب الفلسطيني والظلم الذى عاناه لا تعد شيئا وتمحى طالما انهم ابدوا الندم عما فعلوا . واننا نشهد الآن نفس الصورة التي نجدها في زمبابوى وفي ناميبيا وفي جنوب افريقيا . وهي تعني ان اصحاب الحقوق لابد ان ينحنوا امام مطالب المغتصبين والذين يزعمون انتسابهم الى حضارة متفوقة .

ان هذه السياسة كانت تلائم عهودا أخرى ، كان يمكن فيها للمستعمرين المنتصرين أن يتصرفوا في الشعوب وفقا لمصالحهم . ولا يمكن ان نقبل ان يبرروا أعمالهم من خلال أساليب ملتوية واعلانات مبادئ خاوية .

هل يجب ان ندهش ان اسرائيل قوية بمساندة الذين لم ينكروا ابدا ماضيهم الاستعمارى ، تبدأ الآن في ممارسة صورة من اكثر صور الاستعمار رجعية وتخلفا . ان تصرفات السلطات الصهيونية ازاء الاراضي المحتلة وبالنسبة الى مستقبل شعوب هذه الاراضي يذكرنا بردود فعل القوى الاستعمارية في الوقت الذى ظهرت فيه حركات التحرر الوطنية . انها تريد ان تسيطر على كل مايمكن السيطرة عليه وتقييد كل مايمكن تقييده وانكار كل مايمكن انكاره وقمع كل مايمكن قمعه . وكل ذلك مع التجاهل السافر للرأى العام العالمي لأن ماله قيمة في نظر القوى الاستعمارية هو الحفاظ على موقفها وبقائه .

بقي علينا ان نحدد من هم الذين يشجعون اسرائيل في هذا الطريق وماهي سياستهم ؟ وما هي المصالح التي تدفع الشعوب الى السير وراء شياطين الاستعمار والعنصرية ؟ لقد قدم الذين سبقوني الاجابة على هذه التساؤلات . ان الصهيونية — وماهي الا موقوتة — تعد عنصرا أساسيا في الحفاظ على رأس المال الامبريالي وتطويره . وعلى أية حال ، فان الخطأ يرجع الى نفس هذا المصدر .

ان الضمير الغربي يبدو بريئا في الظاهر وباسم مبادئه — وهي ليست بالضرورة المبادئ التي ندين بها — وذلك على حساب شعب تصور للاسف على مدى خمسين عاما انه من الممكن ان يصدق هذه الوعود الانتهازية . اننا مكتوفو الايدى لأن هذه هي رغبة بعض الدول . ان الامم المتحدة لم تعد تلعب الا دورا ثانويا رغم المسؤولية الاساسية الواقعة على مجلس الامن في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين ، اللتين تحاول بعض الدول ومن بينها اسرائيل ان تدمجها مع أمنها الخاص

Digitized by UNOG LIBRARY

ان مؤتمر جنيف الذى طالبت بعقده اغلبية الدول بل وبعض الدول الكبرى لا يمكن ان يجتمع بسبب رفض طرف واحد . وتتشعب المبادرات لتغيير الاولوية التي تعطيها للمشكلة الفلسطينية .

اما بالنسبة لجمهورية مدغشقر ، فانها تعيد تأكيد المبادىء الاساسية الثلاثة التالية :

أولا ان منظمة تحرير فلسطين هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وبهذه الصفة فمن حقها المطلق بل ومن الواجب عليها ان تتحدث عن آراء ومواقف الشعب الفلسطيني .

ثانيا ، ان حقوق الشعب الفلسطيني التي تؤكدها قرارات الامم المتحدة لا تحتمل المساواة ولا التفاوض .

ثالثا ، نحن نعترف بأن الفلسطينيين من حقهم ومن واجبهم ان يرفضوا أى حل ، أيا كان مصدره ، اذا لم يعترف صراحة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة خاصة به .

اذن ، ان كل شيء يرجع الى ما نسميه الهوية الفلسطينية وهي شرط أساسي في اطار البحث عن حل لمشكلة الشرق الاوسط بأكملها .

ان المسألة تظل موضوع الجدل في حين انها نتيجة لممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والتي نحرص عليها كما قلت في بداية بياني هذا .

وفي ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ابلغ الرئيس ياسر عرفات الجمعية العامة عن تصميم منظمته على اقامة دولة علمانية ديمقراطية حرة في فلسطين ومع ذلك بذلت جهود كثيرة لكي تعطي تفسيرات مختلفة لهذا البيان ارضاء لمتطلبات بعض الاحلاف ولتأمين الحدود الآمنة والمعترف بها لاسرائيل ولتجنب ضرورة الجلاء عن الاراضي المحتلة . ومن المتناقضات ان الدولة الصهيونية تدين للدولة الفلسطينية بانشائها عام ١٩٤٧ . وهل يجب الغاء القرار ١٨١ (د — ٢) وننكر بهذا وجود اسرائيل ؟ اننا نصل الى تناقض لا حل له لان هذا يعني في النهاية اننا نسمح بوجود الشعب الفلسطيني ولكن دون ان نمنحه أى حق ولا ارض . ان ظلم وعبث هذه الفكرة صارخان ولا مجال لأن نعلق عليها .

وفي الختام ، وبالنظر الى اننا نعرف تماما ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مرتبطة بقيود سياسية وتأسيسية ، فمن حقنا ان نطالب بالتنديد بكل

Digitized by UNOG LIBRARY

المظالم التي كان ضحيتها الشعب الفلسطيني وان يعترف بشرعية كفاح هذا الشعب للتحرر من موقف استعماري جديد وان تقوم الدول التي تدعي بأنها معنية والمصالح الملتزمة بالفعل ، بابداء موضوعية وتفاهم اكبر ، والكف عن المؤامرات العسكرية والسياسية التي يقوم بها الحلفاء والتي تتم على حساب الفلسطينيين ، وان يعاد النظر في التوازن الضروري بين الالتزامات والحقوق للحفاظ على عدالة حقيقية لا تتأثر بالاحتياجات الاستراتيجية لعالم تقاس فيه الحرية وفقا للخضوع لايديولوجية اصبحت بالية وان تعيد للشعب الفلسطيني المكانة التي هو جدير بها حتى يتمكن من استعادة حريته في ظل الكرامة والحرية . فهذا هو ثمن الامن والسلم في المنطقة .

السيد سليمان (عمان) : اسمحوا لي ، أولا ، أن اعرب عن عميق تقدير وفدي ، للجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

لقد وعت اللجنة ، ابعاد القضية الفلسطينية باعتبارها أساس مشكلة الشرق الاوسط ، وجوهر ازمته ، ونحن من جانبنا ، نرحب بالتوصيات التي رفعتها الى الجمعية العامة ، هذه التوصيات التي تؤكد ، مرة أخرى ، استحالة اقامة السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط بدون تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير ، وضرورة انسحاب الاحتلال الاسرائيلي عن كافة الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف . ويود ، وفدي ، في هذا الشأن ، ان يشيد بمجهودات رئيس اللجنة السفير فال ، وبمساهمة السيد فوتشي ، مقررها ، ويشكرهما على تقديمهما القيم للتقرير المطروح امامنا اليوم .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان الشعب الفلسطيني ، مثله في ذلك ، مثل بقية شعوب العالم ، له الحق المشروع ، والثابت في الاستقلال ، وفي السيادة الوطنية ، وقد أكدت الامم المتحدة ، هذا الحق ، واعترفت به ، ولا يعود تأكيد هذا الحق الى قرارات الجمعية العامة خلال الاعوام الاخيرة فقط ، وانما يرجع هذا التأكيد الى اكثر من ثلاثين سنة خلت عندما اتخذت الجمعية العامة القرار رقم ١٨١ (د — ٢) في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ والذي ينص دون لبس أو غموض ، على حق الشعب الفلسطيني العربي في دولة فلسطينية مستقلة تقام فوق ٤٦ في المائة ، على الاقل ، من مجموع فلسطين تحت الانتداب ، ورغم اجحاف هذا القرار الا أنه للأسف يقبع كغيره من القرارات التي صدرت في هذا الشأن في اضابير المنظمة الدولية دون تنفيذ ، فقد قامت اسرائيل ، كما نعلم جميعا ، فور صدوره وعن طريق استخدام القوة والارهاب باغتصاب أراضي فلسطينية اضافية تزيد على ما خصصته الامم المتحدة لها بكثير .

واستمرت ، الشراهة الاسرائيلية ، ووضحت المؤامرة الصهيونية المبينة العدوان تلو العدوان ، ثم ضم المزيد من الاراضي ، وطرد المزيد من السكان وهدم القرى الآمنة ، بهدف تحقيق اطماعهم في انشاء دولة يهودية توسعية لا نعرف حدا لاطماعها ، وهو ما لم يعد خافيا على المجتمع الدولي وخاصة بعد أن أعلن قادة اسرائيل بوضوح أن الاطماع الاسرائيلية التوسعية ترمق على الدوام كامل الأراضي الفلسطينية بل وتتعدى ذلك الى ما عبر حدود الانتداب .

فها هي اسرائيل ، تحتل اليوم ، نتيجة لاربع حروب عدوانية ٦٤ في المائة الباقية من أرض فلسطين وأجزاء هامة من الاراضي المصرية والسورية . ولم تخف اسرائيل أبدا نواياها ومآربها في الاراضي المحتلة ، فقد قامت فورا بضم القدس الشريف وسعت الى تهويده مما دعا هذه المنظمة وغيرها من التجمعات الدولية الى اصدار القرارات العديدة التي تحجب الشرعية عن تلك الاجراءات التوسعية الاسرائيلية ، والتي تخالف ميثاق الامم المتحدة وأحكام القانون الدولي والاتفاقات الدولية التي تحكم المنازعات المسلحة .

وبدلا من الاذعان للارادة الدولية ، تمادت اسرائيل في استهتارها بالمواثيق والقرارات الدولية وتمادت في انشاء المستوطنات وطرد المزيد من الفلسطينيين والزج بالعديد منهم في السجون والمعسكرات دون محاكمة أو تحقيق ملحقة بهم أبشع ألوان العذاب والتنكيل ، تلك الاجراءات التي أدانتها لجنة حقوق الانسان ، ولجنة الحقوقيين الدوليين ، والتي وصفتها مجموعة

Digitized by UNOG LIBRARY

من المحامين الامريكيين أول أمس في تقرير لها نشر في واشنطن ، بان الانتهاكات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة تهدف ضم الضفة الغربية وغزة وربط مصيرها باسرائيل .

وباعتراف قادة اسرائيل ، وتنفيذا لخطة توسعية آثمة ، فقد أقيمت منذ حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ (١١٣) مستوطنة ، وكذا ١٥ مستوطنة منذ حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ ، وأعمال الاستيطان مستمرة على امتداد هضبة الجولان والقدس ، هذا رغم تشدق اسرائيل اليوم بمساعي السلام .

ان اسرائيل ، تنتهج سياسة الاستيطان ، واقامة المستعمرات كوسيلة لتهويد الارض المحتلة ولتصفية الطابع الفلسطيني لمشكلة الشرق الاوسط ، وليس أدل على سوء نية اسرائيل ازاء آمال الشعب الفلسطيني من التصريح الذى أدلى به موشى ديان وزير خارجية اسرائيل لجريدة النيويورك تايمز/ بتاريخ ٢٠ حزيران/يونية ١٩٧٨ ، وهنا اقتبس :

" ان الترتيبات للحكم الذاتي في الاراضي المحتلة ليست مرحلية بل هي دائمة ولن تؤدى قطعا الى اقامة دولة فلسطينية منفصلة " .

يقال هذا ، رغم ما أصدرته الامم المتحدة من قرارات عديدة تطالب فيها بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة والقدس ، واقرارها الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني .

ورغم الاجماع العالمي ، على التنديد باجراءات اسرائيل في الاراضي المحتلة ، تلك الاجراءات التي وصفها أقرب مؤيدى اسرائيل بأنها غير قانونية وأنها تعيق مساعي السلام ، فان اسرائيل ماضية في تحديها للمجتمع الدولي .

لقد أكدت عمان دوما ، على المبادئ الاساسية التي يرتكز عليها ضمان اقامة السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط وأهمها عدم شرعية ضم اراضي الغير بالقوة وضرورة احترام وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في العودة ، وتقرير المصير في فلسطين .

وقد انعقد الاجماع الدولي على أن المسألة الفلسطينية هي جوهر أزمة الشرق الاوسط ، وان حق الشعب الفلسطيني حق ثابت ، وعلى أنه لا يمكن تصور سلام في الشرق الاوسط بدون احترام هذه الحقوق . وفي هذا العام فقط ، صدرت قرارات عديدة من مؤتمرات وتجمعات دولية تؤكد على

Digitized by UNOG LIBRARY

هذه المبادئ ، نذكر منها : قرارات وزراء خارجية المؤتمر الاسلامي الذى عقد في مدينة داكار في نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، وقرارات الاجتماع الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية الذى عقد في الخرطوم تموز/يولية ١٩٧٨ ، وقرارات وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذى انعقد في بلغراد في تموز/يولية ١٩٧٨ .

ان على اسرائيل أن تعي الواقع ، وأن تتعامل معه ، ان الواقع الفلسطيني لا يمكن تجاهله ، ان حق هذا الشعب لا يقل عن حقوق شعوب العالم الاخرى ، في الحرية وتقرير المصير ، وانه لا يمكن التوصل الى سلم عادل ودائم مع مواصلة تجاهلها للقضية الفلسطينية العادلة .

ان السلام في الشرق الاوسط ، لا يمكن أن يكون عادلا ما دام يتطلب تصفية الطرف المعني في هذه القضية وأملنا ان تعمل الارادة الدولية والامم المتحدة على تنفيذ مقرراتها بما يحقق العدل والسلام ، وبما يجنب السلم والامن العالميين مخاطر نعلم جميعا أبعادها .

السيد محمود المعمورى (تونس) : سيدى الرئيس ، نعود مرة أخرى في هذه الدورة للتداول ، من جديد ، في قضية نعتبرها جميعا مظلمة هذا القرن ، وهى قضية فلسطين المحتلة وقضية شعب أغتصبت حقوقه وطرد من ديارة وشرد عن ارضه . وكانت اوكد آمالنا ، كلما انتهت دورة من دورات الامم المتحدة ان يشهد العام اللاحق لها انفراجا في الوضع ومبادرات بناءة وآفاقا جديدة تسمح بانتشال القضية من المأزق الذى تردت فيه باطراد ، واعطائها الدفع اللازم نحو السلام والحل النهائي ولكننا كلما التقينا لنتحاسب وجدنا انفسنا وكأننا في دورة مغلقة تسيطر علينا الحيرة ويتملكنا شعور غامض بان الطريق اصبح مسدودا .

Digitized by UNOG LIBRARY

أقول هذا ، لأنه منذ ثلاثة عقود ، والجمعية العامة للأمم المتحدة تنعقد والندوات العالمية والجهوية تلتئم ، تتعالى فيها الأصوات وتتوالى النداءات وتوضع القرارات مطالبة بايجاد تسوية عادلة للقضية و انصاف شعب عانى الويلات وقاسى الظلم والقهر منذ عشرات السنين . غير أن هذه القرارات لم تلق الصدى اللائق بها وكان مآلها دوما الرفض . ولم يكن في يوم من الأيام مصدر هذا الرفض الجانب الفلسطيني والعربي ، وانما كان دوما مصدره الجانب الاسرائيلي الذى تعود الاعراض عن منطق السلام ومنطق الحق .

ولو كان الامر غير ذلك لاعترف القادة الاسرائيليون بأن قضية فلسطين هي جوهر مشكل الشرق الاوسط بأكمله ولتيقنوا كذلك بأن لا أمل لهم في الابقاء على الوضع الراهن وفرض الامر الواقع .

في الوقت الذى أصبح فيه الشرق الاوسط من جديد مركز اهتمام العالم يستقطب انظار الجميع ، من مؤيدين ومعارضين ، لعله من المفيد أن نذكر مرة أخرى ، بان لا سبيل الى استتباب سلام حقيقي في المنطقة دون ايجاد حل عادل وتسوية شاملة للقضية الفلسطينية ، كيف لا ، ومشكل الشرق الاوسط هو مشكل واحد ، لا يقبل التجزئة ، ولا يمكن تحويله الى منازعات ثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة . ذلك أمر بديهي لا مفر لاسرائيل من الاعتراف به وقبوله .

هذا امر حاصل أكدته الجمعية العامة منذ ١٩٧٤ في عديد من قراراتها ، أخص بالذكر منها القرارين ٣٢٣٦ (الدورة ٢٩) و(٣٣٧٦ (الدورة ٣٠) ثم أيدته معظم دول العالم ، خاصة منها التي كانت مترددة بسبب انتشار الدعاية الصهيونية المغرضة ، ولعدم وضع النزاع في اطاره الحقيقي ، اطار الاستعمار التوطيني و احتلال اراضي الغير بالقوة .

ولقد اكدت لنا " اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف " " في تقريرها المقدم من طرف رئيسها السفير " نال " الذى عرفنا فيه الحكمة والموضوعية والنزاهة والذى نوجه له ولكل اعضاء اللجنة عبارات التقدير للعمل الموضوعي الذى قامت به اللجنة . ان الكيان الفلسطيني امر واقع مهما حاولت اسرائيل التهرب منه ، وان الشعب الفلسطيني لم يكن بالمرة ، كما يزعم الحكام الاسرائيليون ، " حفنة من اللاجئين" يبحثون عن لقمة العيش ويرضون بالدون ، بل لقد اعترفت جميع دول العالم أن لهذا الشعب ذاتيته القومية وشخصيته المميزة ، وهو يكافح من أجل الحياة الحرة الكريمة ، ويناضل في سبيل استرجاع أرضه المغتصبة واسترداد حقوقه الوطنية

Digitized by UNOG LIBRARY

المشروعة ، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة في كنف السيادة ودون تدخل خارجي .

ولا فائدة هنا في اعادة التذكير بأن الجمعية العامة قد صادقت على توصيات اللجنة وتبنتها منذ دورتها الحادية والثلاثين . وبالتالي نكون جميعا معنيين بها ، ومسؤولين عن العمل بها ، وعلى تنفيذها .

على أنه ليس من العدل ولا من الواقعية في شيء ، ان نفكر في تسوية القضية الفلسطينية دون مشاركة الممثل الحقيقي و الشرعي للشعب الفلسطيني ، أى منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها الامم المتحدة ، وجميع المحافل الدولية ومعظم بلدان العالم . ولئن اعتدنا من الانظمة الاستعمارية الا تعترف بمنظمات التحرير ، وبتمثيلها لشعوبها في كفاحها للتخلص من الهيمنة ، فاننا نؤكد أنه من الخطأ ومن الخطأ الفادح ان تتمادى اسرائيل في تعنتها وتجاهلها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فهي المخاطب الوحيد الذى يحق له أن يفاوض باسم الشعب الفلسطيني في مستقبل فلسطين ومصيرها . كما نعتقد أنه لا يمكن اقامة سلم في الشرق الاوسط دون مشاركة هذه المنظمة ، ورفض هذه الحقيقة يعني انكار حقوق الشعب الفلسطيني ، وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني يعني رفض السلام .

ان للامم المتحدة مسؤولية تاريخية و مباشرة في هذه القضية ، فقد اتخذت سنة ١٩٤٧ قرارها القاضي بتقسيم فلسطين ، وسمحت لليهود باقامة دولتهم على أرض فلسطين . ولعله من سخرية الدهر أن تكون اسرائيل وهى أول مدين للأمم المتحدة بوجوده ، هي الوحيدة التي ترفض فيما بعد قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن - مع أن هذه القرارات لم تطالب بشيء سوى ارجاع الحق الى صاحبه - متحدية بذلك أبسط المبادئ الانسانية والمجتمع الدولي بأكمله . ولقد حان الوقت لكي تدرك اسرائيل أن سياسة التعنت والمجابهة والقوة لن تجديها نفعا .

ان الاحداث التي مرت على منطقة الشرق الاوسط لتبرهن على أن سياسة التوسع وزرع المستعمرات على أراضي الغير، وتشويه مفاهيم القضية وقمع المناضلين الفلسطينيين، وتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، لن تؤدى الى النتيجة التي ترتجيها اسرائيل ، فحروب أربعة لم تمنحها ولن تمنحها الاطمئنان والاستقرار ، ولم تضمن ولن تضمن لها النجاح فيما كانت تسطره من مخططات .

Digitized by UNOG LIBRARY

كما أن اسطورة الحدود الآمنة ، التي لم تنفك ترددها ، لا معنى لها ، لأن الأمن لا يقوم على الظلم والقهر والاغتصاب ولأن السلام لا يقوم على الحيف والعدوان .

ولست في حاجة هنا الى التذكير بأن " الزمن ليس حليف السلم " في منطقة الشرق الاوسط . فلقد صرف من الوقت الكثير في الدمار واراقة الدماء وازهاق الارواح البريئة ، بسبب تمادي حكام اسرائيل في سياسة التجبر والمغالطة ، وتنكرهم للحق الشرعي للشعب الفلسطيني ، وانغلاقهم داخل بوتقة من المفاهيم والاعتبارات ولى عليها الدهر وتعداها . واخشى ما نخشاه أن يكون التأجيل المستمر لساعة الحل العادل والخلاص ومدعاة لليأس في نفوس الفلسطينيين ، الأمر الذي يجعل من المنطقة بركانا متمادي الغليان ، قد ينفجر من آونة لاخرى وتكون بذلك الكارثة العظمى ، لا على المنطقة وحدها ، بل على الأمن والسلم الدوليين .

لهذا اصبح من أوكد الامور ان تدرك الحكومة الاسرائيلية انه وان كانت الدولة الفلسطينية غير قائمة بعد ، للاسباب التي يعرفها الجميع ، فان الشعب الفلسطيني موجود ، قائم الذات منذ غابر العصور ، وقد برهن طوال تاريخه الحافل عن عزم راسخ ، لم تزعزعه الحروب ولا محاولات التصفية المتتالية ، في مواصلة الكفاح من أجل الدفاع عن الحياة واسترجاع حقوقه الشرعية والطبيعية ، واننا نرجو ان يتحول النضال الذي يخوضه اليوم فوق أرضه السليبة الى مائدة المفاوضات بقيادة ممثلة منظمة التحرير الفلسطينية . واذا كانت اسرائيل تنشد الامن والسلام حقا فعليها ان تقبل بالامر الواقع والمتمثل في الاعتراف بان المخاطب الوحيد باسم الفلسطينيين هو منظمة التحرير الفلسطينية .

Digitized by UNOG LIBRARY

لقد آن الآوان لتتخذ منظمتنا الموقف الذى يحتمه الوضع الراهن ، وتلزم اسرائيل باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون والاخلاق الدولية ، ولكي تتولى فرض سلام عادل ودائم يحترم حرية جميع شعوب المنطقة وخاصة منها شعب فلسطين ، ويحترم ارادتها في العيش في كنف السيادة والكرامة .اما فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالدول العربية عامة ، فقد برهنت المرار العديدة ، علي طموحها الي السلام والاستقرار ، واستعدادها للتفاوض على قدم المساواة ، قصد ايجاد حل عادل ونهائي للمشكل . ومع ثباتها على المبادئ فقد كانت مرنة متفهمة لمقتضيات الواقع ، ذلك ان منطلقها لم يكن يوما منطلق عدوان ولا مصادمة بل كانت تجنح دوما الي المسالمة ، والي صرف جهودها في البناء والتعمير .

والعمل السياسي كما نتصوره يجب ان ينطلق من مبدأ الانسحاب الشامل من الاراضي العربية المحتلة ، وضمان الحقوق للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة وتحقيق مصيره وانشاء دولته المستقلة ، مما يوجب الاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة دورها الكامل على ساحة العمل السياسي . ذلك مبدأ لابد لاسرائيل ان تقبل به طال الزمان او قصر ، ورفضه يعني تأجيل ساعة السلام وصرف جهود البشرية عما يجب ان توجه اليه . فلقد أكدت التجارب ان اساليب العنف والحيف المتبعة حتى اليوم في معالجة القضية لم تؤد الى نتيجة ، وان السلم الدائمة العادلة يمكن لها ان تستتب من غير الحرب ، على شرط ان نريد ذلك بصدق ، وان نعمل على اخراج هذا المشكل من دوامة الرتابة التي تردى فيها مما زاد المأساة حدة .

لكل هذا ، فان القضية تحتاج اليوم الى اجتهاد جديد وتصور جديد ، وحظوظ السلم هي أيضا تحتاج الي دفع جديد وحركية أكبر . ولن يكون ذلك الا بتضافر كافة العزائم الصادقة وبرجوع اسرائيل الي الجادة .

في هذا الاطار ، فان تونس مع مراعاتها لجانب المرونة في معالجة المشكل متمسكة بمبدأ الدفاع عن الحق وملتزمة التزاما مطلقا بالوقوف الي جانب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى في كفاحها الشرعي العادل . ذلك موقف قار ثابت جرت عليه السياسة التونسية ، وأكده السيد وزير الخارجية في خطابه أمام الجمعية العامة يوم ٩ تشرين الاول/اكتوبر الماضي ، الذى اوضح فيه تصور الحكومة التونسية لجوهر القضية ، وهو تصور يتلخص اجمالا في ان السلام الحقيقي لن يستتب في المنطقة الا في نطاق حل شامل يقوم على المبادئ الاساسية التالية :

Digitized by UNOG LIBRARY

اولا : الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة الى الأرض والديار ، وفي تقرير المصير واقامة دولة مستقلة . ، ثانيا : مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة مع الاطراف المعنية الاخرى في مفاوضات السلام . ثالثا : عدم شرعية الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ، وهو ما يحتم على اسرائيل الجلاء الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي التى احتلها على هذا النحو .

ذلك هو تصورنا للحل المنصف ، وذلك هو في رأينا المنهج الذى ينبغي ان نسير عليه لاقامة سلام عادل لا يهضم حق احد ولا يقوم على حساب احد .

وأملنا الأوكد ان تتغلب ارادة الخير وأن ترصد الطاقات البشرية والمادية في خدمة التنمية والبناء العمراني والحضارى لصالح الانسانية قاطبة .

كما ان أملنا كبير وقد احتفلنا بالأمس باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه المرير ، ان ننظم قريبا يوما عالميا آخر للاحتفال باستقلال هذا الشعب ، وباحلال جو الاخاء والصفاء في منطقة الشرق الاوسط.

السيد سنكلير (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : من رأى وفد غيانا أنه كان من الملائم - تماما - ان استأنفت الجمعية العامة في ١٩٧٤ بحثا مستفيضا لقضية فلسطين ، وهي باتخاذها هذه الخطوة قد اعترفت بحقيقة كان يجب الاعتراف بها منذ وقت طويل ، وهي انه يتعين عليها ان تركز بحثها على قضية فلسطين اذا كانت تريد احراز تقدم مجد ، نحو ايجاد تسوية نهائية لمشكلة الشرق الاوسط . ولذلك حدث تحول هام وملائم من الزاوية المنظورية ، التي كانت الجمعية العامة تتناول منها هذه المسألة ، باعتبار ان قضية فلسطين ناحية انسانية في أزمة الشرق الاوسط ، بدلا من اعتبارها جوهر السياسة لهذه المسألة .

هذا التحليل السليم لمسألة الشرق الاوسط خلق الظروف السليمة ، التي يمكن ان تتخذ الجمعية العامة منها مبادرات يمكن ان تسهل البحث عن ايجاد سلام دائم في الشرق الاوسط. في هذا المجال حدث تطور هام ، هو ان الجمعية العامة أنشأت في ١٩٧٥ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وقد أوكل لهذه اللجنة مسؤولية وضع برنامج تنفيذى

Digitized by UNOG LIBRARY

يمكّن الشعب الفلسطيني من ان يمارس حقوقه الثابتة ، التي لا تنازع ، في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، والحق في الاستقلال القومي والسيادة ، وحقه في العودة الي دياره وممتلكاته التي اخرج منها .

منذ سنتين قدمت اللجنة توصيات تنص على انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة وذلك قبل أول حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، وخطة مرحلية لعودة الفلسطينيين الي ديارهم . وقد وضعت التوصيات برنامجا ايجابيا للعمل على أساس قرارات الأمم المتحدة ، وبذلك زودت المنظمة بفرصة احراز تقدم حقيقي نحو الهدف العسير الخاص بايجاد تسوية شاملة لأزمة الشرق الاوسط. ومن دواعي الأسف ، رغم ان هذه التوصيات قد وافقت عليها الجمعية العامة ، وكما حدث مرة أخرى في العام الماضي ، فان المعارضة في مجلس الامن قد عوقت تنفيذها . لقد قدمت اللجنة هذه التوصيات في تقريرها هذا العام من جديد ، ووصفت متانتها بطريقة سليمة بأنها " بمرور الوقت لم تقل قيمتها " . (A/33/35,Para.55) ان وفد بلادى يشارك في هذا الرأى ، ونتفق أيضا مع موقف اللجنة بان :

" الاحداث ، التي وقعت خلال العام الماضي ، قد أظهرت الحاجة الملحة لايجاد حل " . (المرجع السابق)

وانه لو حدثت بداية في تنفيذ التوصيات لكان يمكن تجنب النزاع في المنطقة .

ان وفد بلادى يود أن يثني على اللجنة لعملها الممتاز الذى تقوم به تحت القيادة الحكيمة المخلصة للسفير فال ، فقد لعبت دورا هاما في تركيز انتباه المجتمع الدولي على حقوق الشعب الفلسطيني . انه عن طريق حيدتها ومثابرتها فعلت الكثير لاشاعة مزيد من التفاهم ، وزيادة في الادراك بالمظالم التي عانى منها الشعب الفلسطيني ، والطرق والوسائل اللازمة لتصحيح هذه المظالم في أقرب وقت ممكن .

منذ يومين مضيا عقدت هذه المنظمة للمرة الاولى ، اجتماعا خاصا للاحتفال بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني . وفي تلك المناسبة أثنينا على شجاعة ومثابرة وصلابة الشعب الذى ، رغم سنوات من عدم الاكتراث والاهمال ، اعترف به باعتباره طرفا أساسيا في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . لذلك كان من الملائم ان وزير خارجية بلادى ركز على أهمية الفلسطينيين في الجهود التي تبذل لتحقيق مثل هذه التسوية حينما قال في رسالته الي اللجنة :

Digitized by UNOG LIBRARY

" لقد ذكرت غيانا باستمرار وعلى مر السنين انه في جوهر أى بحث عـادل ودائـم وشامل لحل مسألة الشرق الاوسط المعقدة ، تكمن قضية فلسطيـــن ، أى استعـــادة الفلسطينيين لحقوقهم القومية غير القابلة للتصرف ".

وفي الوقت الذى ندرك فيه الدور الرئيسي للفلسطينيين في البحث عن ايجاد سلم في الشرق الاوسط ، يجب أن نذكر مرة أخرى انهم كانوا جزءا من الصيغة التي تتمتع باعتراف عالمـي باعتبـاره أساسا لايجاد تسوية سلمية شاملة في الشرق الاوسط . ان هذه الصيغة تتكون من ثلاثـة مبـادئ ، أعاد تأكيدها وزير خارجية بلادى في خطابه أمام هذه الجمعية في ٥ تشرين الاول/اكتوبر الماضـي ، وهـي :

" . . . انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيـه ١٩٦٧ ؛ استرداد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كله بما في ذلك حقه في اقامـــة وطن له ، وحق جميع دول المنطقة في أن تعيش داخل حدود معترف بها من جانـــب الاطراف المختلفة ". (A/33/PV.23,p.76)

ولكن هذه المبادئ لن تكون لها أية قيمة في اجراءات بدء حقبة جديدة من السلم والاستقرار الدائمين في المنطقة ، مالم تحترمها جميع الاطراف المعنية تماما وباخلاص . وفي هذا الاطار ، تقع مسؤولية خاصة على اسرائيل التي أدانتها هذه الجمعية في عدة مناسبات بسبب استمرار تجاهلهـا لمقاصد ومبادئ الميثاق وأحكام قرارات الجمعية العامة التي هدفها الأساسي اقامة سلم مبني علـى المبادئ التي أوضحتها ، وأكرر من بينها للتأكيد ، استعادة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين بمـا في ذلك حقه في وطن له .

ان اللجنة السياسية الخاصة ، قد اختتمت مؤخرا بحث ناحيتين بالغتي الأهمية بالنسبـــة الى مسألة الشرق الأوسط ولهما علاقة مباشرة بقضية فلسطين ، وأعني بهما : وكالة الامم المتحـــدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA) وتقرير اللجنة الخاصة للتحقيـق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة . ولقد أفادت هذه المناقشات في استرعاء الانتباه مرة أخرى الى الموقف المتفطرس المموّق من جانـــب السلطـــات الاسرائيلية والى التأكيد من جديد على الاهتمام والقلق اللذين يشعر بهما المجتمع الدولي تجـاه ضياع فرص اقرار السلم في المنطقة .

Digitized by UNOG LIBRARY

وعقب اقامة دولة اسرائيل فقد عانى الشعب الفلسطيني أكبر المظالم التي سجلها التاريخ، فقد إقتلع هذا الشعب بالقوة وشرد من الارض التي ولد فيها. ان تجربة الفلسطينيين قد أصبحت تجربة شعب مشرد ليس له وطن، شعب فخور أصبح مجرد لاجئين يتلقون الاحسان الدولي. وفي حين ان درجة المعاناة للشعب الفلسطيني قد أصبحت تجربة واضحة لا يمكن ان تحتاج الى مزيد من التأكيد، فاننا نجد ان الطقوس المعتادة للمناقشة في كل سنة، قد تجعلنا أقل حساسية بالنسبة الى الأبعاد المأساوية الحقيقية لمعاناة الفلسطينيين، لأن قراراتنا لم تكن تحترم من أولئك الذين يستطيعون تنفيذها أو يضمنون تطبيقها، وهذا يمكن ان يدفعنا الى قبول مجرد اتخاذ اجراءات بدلا من العمل المجدى. ويود وفد بلادى ان يحث على ادراك مجدد لحقيقة المظالم التي أحاقت بالفلسطينيين، فهم الضحايا البؤساء لموقف لم يشاركوا في صنعه، ويجب فعلا أن تتحمل هذه المنظمة مسؤولية ما ألمّ بهم. ويجب ان يكون هدفنا هو الاسراع بخطى التحرك نحو ايجاد حل يفي بالأماني العادلة للشعب الفلسطيني من أجل تصحيح الاخطاء التي أحاقت به. لأنه في التحليل النهائي، فان مصير الشعب الفلسطيني، وليست قضية فلسطين، هو الذى ستقدر بمقتضاه قيمة الاجراءات التي نتخذها.

ويود وفد بلادى ان يؤكد من جديد استمرار تأييدنا لشعب فلسطين، تحت قيادة ممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية، في كفاحه العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية. ونحن نتوقع، مهما كانت النتائج التي ستسفر عنها قرارات هذه المناقشات، ان الشعب الفلسطيني سوف يظل في طليعة اهتمامنا لاقرار السلم الذى تمنيناه جميعا للمنطقة. وكما لوحظ في مناسبات عديدة، فان الوقت ليس في صالح السلم في الشرق الأوسط.

السيد أكيمـان (تركيا) (الكلمة بالانكليزية): ان مشكلة فلسطين، التي هي في رأينا جوهر قضية الشرق الاوسط، قد ورثتها منظمتنا منذ عام ١٩٤٧، أى خلال السنوات الأولى من وجود هذه المنظمة، وذلك عن طريق اقرار الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢) والذى سعى الى انشاء دولتين في فلسطين.

ومنذ ذلك الحين، فان المصير المأساوى لشعب فلسطين البطل قد استمر يلاحقه من ناحية، كما استمرت جهوده المثابرة لتحقيق تقرير المصير من ناحية أخرى لأكثر من ثلاثين عاما. ان قضية

Digitized by UNOG LIBRARY

فلسطين ، رغم التطورات الهامة التي تحققت نحو الاعتراف الدولي بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، لا تزال مصدرا دائما للمعاناة والأخطاء . وبالتأكيد فانه لا يمكن ان يكون هناك سلم دائم في الشرق الاوسط دون عدالة ، والعدالة تتطلب الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والوفاء بها ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولة خاصة به .

وبعد سنوات عديدة ، بحثت فيها قضية فلسطين في اطار كونها مشكلة لاجئين ، فانه قد تم الاعتراف بأبعادها السياسية وتحديدها في قرارات عديدة صادرة عن الجمعية العامة . ان الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي تؤيد الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة .

ان قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) له أهمية تاريخية في هذا المجال . فهذا القرار ، في الوقت الذى أكد فيه حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي العودة الى ديارة ، ركز في الوقت ذاته على ان الشعب الفلسطيني هو أحد الاطراف الرئيسية المعنية مباشرة باقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . ان الجمعية العامة بعد ذلك ، قد زادت المسألة تفصيلا ، ففي قرارها ٣٣٧٥ (د-٣٠) قررت دعوة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني لكي تشارك في جميع الجهود الدولية المتعلقة بالشرق الاوسط على قدم المساواة مع الاطراف الأخرى المعنية . ولقد أيدت تركيا هذه القرارات ، وكان تأييدنا في هذا المجال مبنيا على الاعتراف العالمي بحق تقرير المصير ونابعا عن احترامنا للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

وبغية ترجمة هذه القرارات الى أعمال وحتى نضع برنامجا لتنفيذ حقوق الفلسطينيين المفصلة في قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) ، فقد أنشأت الجمعية العامة اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتي يسر تركيا ان تكون أحد الاعضاء المؤسسين فيها وأن تسهم في الجهود القيمة التي تبذلها هذه اللجنة لتحقيق الأماني المشروعة للشعب الفلسطيني . ولقد أوصت هذه اللجنة فعلا بالبرنامج الذى أيدته الجمعية العامة في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ خلال دورتيها العاديتين المتتاليتين الماضيتين .

Digitized by UNOG LIBRARY

وبالرغم من الصعوبات التي عاقت تنفيذ توصيات هذه اللجنة وهي التوصيات التي سبق ان وافقت عليها الجمعية العامة ، فاننا نؤمن بان هذه التوصيات كان لها اثر كبير اذ ركزت الانتباه الي الحاجة الي ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية . وفي هذا الاطار قررت الجمعية العامة في العام الماضي في قرارها ٣٢٤٠ باء برنامجا للاحتفال للمرة الاولي بيوم عالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وهو اليوم الذى احتفلنا به منذ أيام قليلة مضت ، وفي اجتماع رسمي مهيب لهذه اللجنة لقد اتاحت هذه المناسبة فرصة أخرى لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على الحقوق الثابتة التي لا تتزعزع للشعب الفلسطيني ، واعطاء أوسع دعاية ممكنه للحقائق المتعلقة بهذه الحقوق . وقد اتاحت هذه المناسبة ايضا فرصة اخرى لاعادة تأكيد الاعتراف العالمي بحقيقة ان المشكلة الفلسطينية في الواقع هي جوهر مسألة الشرق الاوسط واثبتت انه لا يمكن حل واحدة منها دون حل الاخرى .

وكما قالت تركيا في مناسبات عديدة سابقة في اجهزة عديدة لهذه المنظمة العالمية ، وكما اعلن في الرسالة التي وجهها وزير خارجيتنا ، السيد اوكسون ، الى رئيس اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني ، فان تركيا تؤمن ايمانا راسخا بان الحل الدائم والعادل لمسألة الشرق الاوسط لا يمكن ان يتحقق دون الاخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك - واكرر بما في ذلك - حقه في تقرير مصيره بنفسه وفي ان يكون له وطن قومي .

وأود ان انتهز هذه الفرصة لكي احي سعادة السفير فال من السنغال ، رئيس اللجنة المعنية ببحث حقوق الفلسطينيين ، لجهوده البناءه التي لا تكل من أجل القيام بمهمة بالغة الاهمية والحساسية ، وكذلك للطريقة البليغة التى عرض بها أمام هذه الجمعية النقاط البارزة في تقرير اللجنة والصعوبات التي لوقيت في تنفيذ توصياتها . وأود أيضا ان اشيد بالعمل الممتاز الذى قام به السفير فوسي من مالطة مقرر اللجنة ، وكعضو في اللجنة ، فانني أود ان انضم باسم بلادى الي تقرير اللجنة الذى يؤكد على الأهمية والطابع الملح لتنفيذ توصياتها .

وأود مع ذلك ان اضيف هنا أن وضع نهاية بناءة لمناقشة الجمعية العامة حول هذه المسألة يجب ان يشكل اسهاما هاما في البحث عن ايجاد حل شامل ، لمشكلة الشرق الاوسط.

ان رأى الحكومة التركية بشأن المبادئ ، والقواعد الاساسية ، لايجاد حل عادل ودائم في الشرق الاوسط وقد أعرب عنه مؤخرا السيد وزير خارجيتنا في البيان الذى أدلى به أمام الجلسة العامة

Digitized by UNOG LIBRARY

لهذه الدورة للجمعية العامة . وأود ان اختتم ملاحظاتي حول هذه المسألة بتكرار هذه المبادئ مرة اخرى .

ان التسوية السياسية لمشكلة الشرق الاوسط في رأينا يجب ان تبنى على مبدأ عـــدم جـواز الاستيلاء على الاراضي باستخدام القوة . ان مثل هذه التسوية يجب ان تضع حدا لاحتلال كـــــل الاراضي العربية بما فيها القدس ، التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، كما أنها يجب أن تأخذ في الاعتبار الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولة لـــه ، ويجب ان تضمن هذه التسوية وتصون استقلال وسيادة وأمن الحدود المعترف بها لجميع بلدان المنطقة . وعلاوة على ذلك ، فان منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطينـــي ، يجب ان تشارك على قدم المساواة مع سائر الاطراف المعنية في أية مفاوضات ، تجرى لايجاد تسويـــة عادلة ودائمة في الشرق الاوسط . وان تركيا سوف تواصل دعم أية مبادرة للسلام وترحب بها اذا كانت متفقة مع المبادئ السابق بيانها .

السيد ستيفانيدس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : ان رئيس جمهورية قبـرص ، السيد سبيروس كيبريانو ، قد أعلن في خطابه في ٥ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ أمام الجمعية العامة فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط وفلسطين مايلي :-

" فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط البالغة الحساسية ، فنحن نبدى تأييدنا الحازم بهدف ايجاد تسوية عادلة ودائمة لجميع جوانب النزاع في الشرق الاوسط في اطار قـــرارات الامم المتحدة المتصلة بهذا الموضوع . ان منظمة التحرير الفلسطينية لابد ان تشارك مشاركة تامة في الجهود التي تستهدف ايجاد حل يقوم على اساس من قرارات الامم المتحدة وعلـــى اقامة وطن فلسطيني ، وكذلك على اساس الاعتراف بحقوق كل دول المنطقة في ان يعيش في سلام ، داخل حدود معترف بها " .* (A/33/PV22,P.13)

وفي ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر في رسالة الى الامين العام لمنظمتنا ، فان رئيس قبرص اعلن مايلي

---

* تولى السيد ليغانو (كولومبيا) الرئاسة .

Digitized by UNOG LIBRARY

" بمناسبة الاحتفال بيوم ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر باعتباره اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، أود أن اركز على الحاجة الي تطبيق قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة ، والتي تستطيع ان تكفل السلام والاستقرار في تلك المنطقة الحساسة من العالم . وأود ان اضيف ان الحقوق الثابتة التي لا تنازع للشعب الفلسطيني يجب ان تحترم بالكامل . وسوف تواصل قبرص القيام بدورها المتواضع في هذا الصدد " .

امام الجمعية العامة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وان قبرص باعتبارها احد اعضاء هذه اللجنة تؤيد بالكامل توصيات اللجنة . وأنتهز هذه الفرصة لكي أضيف كلمة ثناء الى رئيس اللجنة السيد المحترم السفير فال ممثل السنغال على قيادته الممتازة لاعمال اللجنة .

ان التاريخ المحزن لمسألة فلسطين لمعروف للجميع في هذه الجمعية ، لذلك فلست في حاجة الي ان اتناول هذه الناحية من المشكلة . وأود فقط أن اضيف أنه على اساس ماسجله التاريخ ، فأن النتيجة لا مفر منها ، كما قال ممثل الهند في هذه المناقشة ؛ وهي :

" حتي يتحقق هدف الاستقلال ، ستظل الامم المتحدة هي الوصية على حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي اقامة دولته "
(A/33/PV.62,p.56)

واليوم ، فان الموقف في المنطقة مازال رغم قرارات الامم المتحدة كما هو : احتلال غير شرعي للاراضي العربية واللاجئون الفلسطينيون مشردون ، ولا زالوا محرومين من العودة الي ديار واراضي اسلافهم التي احتلت منذ حرب ١٩٦٧ ، ومن ممارسة حقهم الثابت الذى لا ينازع فيه في تقرير مصيرهم والاستقلال .

وعلاوة على ذلك ، ففي تجاهل وازدراء لقرارات الامم المتحدة ، المتصلة بهذا الموضوع ، نشهد انشاء مستوطنات غير مشروعة على الاراضي العربية ، تتنافى مع القانون الدولي مثلها في ذلك مثل الاساليب التي اتبعها المعتدى في المنطقة التي فزاها من بلادنا . انه مسعى خبيث يهدف الي احداث تغيير للكيان الديموغرافي في الاراضي المحتلة ، باستخدام القوة .

هذا هو الموقف ، والسؤال المباشر الذى يتبادر الي الذهن الآن هو : هل يجوز في حكم القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، ان يؤدى مرور الوقت الي ان يصبح الاحتلال المستمر من طرف لأراضي الطرف الاخر اقل اثارة الي الاعتراض والاحتجاج ؟

Digitized by UNOG LIBRARY

اذا كان الرد بالايجاب ، يبدو لي انه يجب ألا يتعارض مع الميثاق والمبادئ التي يقوم عليها صرح هذه المنظمة . واذا كان الرد سلبا . اذن يبدو لي أننا ، وبصفة خاصة مجلس الامن ، لن يكون لدينا مبررات لمزيد من التسامح ، أو للامتناع عن العمل السريع بغية وضع حد لمثل هذا الاحتلال غير الشرعي ، للممارسات المشار اليها آنفا .

لا يمكن ان يكون هنالك شك في ان مصالح جميع أعضاء مجلس الأمن ، بل مصالح جميع الدول الاعضاء في هذه المنظمة يمكن ان تستفيد وتخدم بطريقة أفضل على المدى الطويل عن طريق التطبيق الصارم لكل أحكام الميثاق المتصلة بهذا الموضوع من أجل اقامة سلام حقيقي ودائم مبني على العدالة لكل الاطراف المعنية .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أضم صوت وفد بلادي الى ملاحظات مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف القائلة بانه :

" . . . ما لم يتم تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني ، لن يتسنى تحقيق الأمن والسلام الدائمين لكافة دول وشعوب الشرق الأوسط " . (A/33/PV.59 page 26)

يحدونا الأمل الجازم في انه يمكن اتخاذ اجراء فعال هذا العام لايجاد حل عادل لمشكلة الشعب الفلسطيني لصالح السلام والامن الدوليين .

السيد اويونو (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : هل من قبيل المصادفة ان نناقش سياسة الفصل العنصري بعد مناقشة قضية فلسطين ؟

بالنسبة لوفد بلادي فان ذلك له دلالة كبيرة ولم يأتي من باب الصدفة .

وبالفعل فان مسألة الفصل العنصري شأنها شأن مسألة فلسطين هي جزء من جدوى استمرارية المقاومة ، هذا الكفاح النبيل والمقدس الذي تخوضه الشعوب المحرومة من حقوقها الأساسية ، مثل حقها في الوجود وفي وطن وقد خاضت هذه الشعوب هذا الكفاح ضد المعتدي حتى تنتصر الحرية ، وحتى تستعيد كرامتها .

وفي كلتا الحالتين ، فان هناك تآخيا في التعرض للقمع يقوى ويتدعم ويتجسد على الصعيد الاقتصادي والعسكري ، والنووي . وقد شاهدنا نفس التجاهل لقرارات الامم المتحدة .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفي هذه الحالة وتلك، فان الموقف يسبب التوتر الذى يثيره في المنطقة، يشكل تهديدا ومساسا خطيرا بالسلام والامن الدوليين.

ان مسألة فلسطين المعروضة على الجمعية العامة تشكل مع موضوع الفصل العنصرى اثنتين من المسائل التي تميزت بها حياة منظمة الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ لدرجة أنها أثارت تساؤلات عميقة حول قدرة هذه المنظمة الحقيقية في ان تلبي الأمل الكبير الذى أثاره انشاء هذه المنظمة لدى الشعوب التي تكافح ضد السيطرة والقمع بكافة أشكالهما.

ومنذ أكثر من ثلاثين عاما فان عملية تصفية الاستعمار ظلت مجمدة في الجنوب الافريقي بسبب بعض المصالح التي تؤكد عناد الاقلية العنصرية في بريتوريا. وقد تجمد الموقف في الشرق الاوسط بنفس هذه الطريقة لأسباب تكاد تكون مماثلة بالرغم من ظهور بعض ومضات الضوء.

لقد خصصت الجمعية العامة، ومجلس الامن العديد من المناقشات لهذا الموضوع، وليس في هذا ما يثير الدهشة. فان حجم القرارات التي اتخذت والتي تتضمن أسسا للحلول الجزئية أو الشاملة، التي قد تكون موفقة الى حد ما، وتعبر على أى حال عن الشواغل الاساسية لهذه المنظمة في بحثها الطويل والصعب للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة فلسطين.

وكما نعرف جميعا، فان هذه المسألة مسألة قديمة. وما هو جديد على العكس وما له أهمية من الناحية السياسية، فهو التغيير الذى حدث في أذهان ومواقف الحكومات نتيجة للمعالجة الحالية لمسألة السلام في الشرق الاوسط. وبالفعل، وانه لقرار واقعي وحكم اتخذته الجمعية العامة اذ أعطت أولوية خاصة لمسألة فلسطين عندما وضعت هذه المسألة لا ضمن الموضوعات الثانوية بل صلب عملية اقامة سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط.

وقد حان الوقت أن تتم هذه العملية، ولنا ان نندهش اليوم ان هذا لم نتفهمه في وقت مبكر. وان كان هذا من شأنه أن يوضح المناقشات، ويؤكد أساسا أن مسألة فلسطين تعد في جوهر الازمة والتوتر الذى يسود في الشرق الاوسط منذ اكثر من ثلاثين عاما.

وهكذا فان وفد بلادى ينظر باهتمام بالغ الى تقرير لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي يرأسها الزميل والصديق السفير ميدون فال من السنغال، ويسعدني ان أكرر له تقديرى لكفاءته وتفانيه في القيام بهذه المهمة الدقيقة والعظيمة.

Digitized by UNOG LIBRARY

ان هذا التقرير الوارد في الوثيقة A/33/35 واقعي وواضح ومتوازن ، لانه يولي اهمية خاصة لتسوية المسألة الفلسطينية ، ويتضمن ايضا كافة معطيات الحل السلمي والعادل والدائم لمشكلة الشرق الاوسط .

أود ايضا ان أركز على ان أنشطة وتوصيات اللجنة الواردة في هذا التقرير لها أهميتها الخاصة وتتلاءم مع تفويض هذه اللجنة كما ورد في القرار ٣٣/٧٦ (د - ٣٠) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ والذى تأكد في القرار ٣٢/٤٠ - ألف - للجمعية العامة في تاريخ ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ . ان وفد بلادى يعتقد ان الجمعية لابد ان تقر هذه الوثيقة المهمة وأن تشجع اللجنة المعنية على ان تتقدم في اعمالها ، وبالمهمة التي عهدت بها اليها من اجل العمل لتأمين الممارسة الفعلية لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

كما قلت آنفا ، فان المسألة المعروضة على الجمعية العامة ليست جديدة ان موقف الكاميرون في هذا الصدد موقف معروف تماما ، وقد عبرنا عنه من فوق هذا المنبر ، وفي محافل دولية أخرى ومؤخرا فان السيد جين كوتشا وزير خارجية بلادى قد صرح في هذا الصدد :

"ان المشكلة الفلسطينية تمثل جوهر الصراع العربي الاسرائيلي ، ويجب ان يتضمن حلها التطبيق الكامل لقرارى مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ، كما يجب ان يتضمن ، بالاضافة الى ذلك ، اشتراك الشعب الفلسطيني في جميع المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد له ، في ممارسة جميع حقوقه ، بما في ذلك حقه في اقامة وطن له " (A/33/PV.18 p.67)

واذا كنا قد حرصنا على ان نذكّر بموقفنا ونؤكده ، فاننا فعلنا هذا لكي نؤكد مرة أخرى الاهمية التي يعلقها الكاميرون على قضية فلسطين ، وعلى اقرار السلام في الشرق الاوسط وهذا السلام لابد ان يكون عادلا لكي يكون دائما كما قلنا من قبل .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان ذلك يعني التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) أي أولا ، انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ؛ ثانيا ، حق كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل أن تعيش في حدود آمنة ومعترف بها ؛ ثالثا ، ممارسة الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الحقيقي منظمة التحرير الفلسطينية لحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف بما فيها حق العودة الى وطن في فلسطين العربية .

ويعني ذلك ايضا المشاركة الفعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف معني مباشرة في اى عملية لايجاد تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط .

وترى الكاميرون ان مثل هذه التسوية يجب ان تضم كل هذه المبادئ الاساسية حتى يأتي عهد للسلام والتعاون في هذه المنطقة التي شهدت في أقل من ثلاثة عقود ثلاث حروب من اكثر الحروب دمارا وفظاعة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ادعو الآن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الذى يريد أخذ الكلمة للرد .

السيد عقل (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدى يشعر انه مخول بموجب الاغلبية الساحقة من هذه الجمعية الموقرة والذى تعرض بالأمس لهجوم ممثل اسرائيل لأن يقول شيئا نيابة عنها .

ان الممثل الاسرائيلي ، باغتصابه هذه المنصة وبتنصيبه نفسه محاضرا في الاخلاقيات الدولية ، كانت لديه السلاطة ليفرض العقيدة الصهيونية العنصرية على هذه الجمعية وعلى اعضائها فرادى وجماعات . ان هذا الحكم لم يدن قرارا معينا اتخذته هذه الجمعية أو ناحية خاصة من عملها . ولكن حكمه اشتمل على جميع اعمال الجمعية وقراراتها وتوصياتها وحتى الوسائل التي اعتمدتها حتى الآن حول قضية فلسطين .

ان دولة مثل دولة اسرائيل التي اقيمت على العنف ومازالت تعيش على اساس العنف ، لا يمكن بطبيعتها أن تحترم توافق الرأى العالمي على مشكلة فلسطين كما عبّرت عنه واكدت عليه الجمعية العامة . لذلك من الطبيعي ان الممثل الاسرائيلي يتحدى بل ويحاول تشويه عمل هذه المنظمة الموقرة رغم أن الدولة التي يمثلها - مهما تكن الشرعيات التي تزعمها - نابعة من قرار صادر عن نفس هذه المنظمة .

Digitized by UNOG LIBRARY

ومع ذلك فان كلمتي بالامس لم تذهب دون أن يكون فيها عنصر من السخرية ، فممثل مناحم بيغن الارهابي تحدث باستفاضة عما أسماه ارهاب منظمة التحرير الفلسطينية . ويكفيني ان اذكر في هذا المقام ان الدولة التي تتبنى الارهاب - وهو كامن في جوهر الصهيونية - يختلف نوعا عن العنف الذى فرض لسوء الحظ علينا كما يفرض على كل حركة تحرير في التاريخ .

ومما يبعث على الراحة في هذا الاطار هو أن الكفاح البطولي لمحاربينا من أجل الحرية له أثر كبير على خصومنا الصهاينة يشابه الخطر الذى احدثته كل حركات التحرير على الدول المحتلة العنصرية .

فيما يتعلق ببيان المندوب الامريكي فان وفدى يود أن يتقدم بالملاحظات التالية ، أولا ، لم نتبين جديدا في ذلك البيان الا اعتراف خطابي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان محاولته الالتفاف حول المكانة الاساسية لمشكلة فلسطين وحول مكانة منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة لهذا الشعب هي عملية عقيمة .

ثانيا ، ان هذا البيان يتبنى الرأى الاسرائيلي في ان مداولات هذه الجمعية وقراراتها ايدلوجية عاطفية . لذلك فان السياسة الامريكية مازالت تتجاهل الاساس الذى يجب ان تبنى عليه تسوية عادلة لمشكلة فلسطين ، متجاهلة رغبات وقرارات الاغلبية الساحقة لهذه الجمعية .

ثالثا ، ان الموقف الامريكي من مشكلة فلسطين مازال ينبع من التزام صارم نصا وروحا بملاحق اتفاقية سيناء الثانية وبمقتضاها فان حكومة الولايات المتحدة الامريكية تعهدت بتنسيق سياساتها في مشكلة فلسطين مع الحكومة الاسرائيلية ، وبذلك مكنت الاسرائيليين من أن تكون لهم قوة النقض في هذا الخصوص .

رابعا ، بالرغم من أنه لم يحدث تغيير في الموقف الامريكي العدائي لحقوقنا الثابتة غير القابلة للتصرف التي تدافع عنها هذه الجمعية وتعترف بها فاننا نعترف بانه حدث تقدم ملموس في صيغة الموقف الامريكي وفي الوقت ذاته فان منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك الاغلبية الكبيرة في القاعة قد زادت من قدراتها على تبين الامور تلك القدرات التي ستحمينا من الشعارات والامانى الزائفة التي تثيرها الوعود الامريكية .

Digitized by UNOG LIBRARY

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد انتهينا من مناقشتنا للبند ٣١ من جدول الأعمال . وقد اخبرت ان هناك عددا من مشروعات القرارات قد درست وسوف تقدم في المستقبل القريب . وسوف يعلن عن اليوم الذى سندرس فيه مشروعات هذه القرارات .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اود أن اخبر السادة الممثلين ان الجمعية ستبدأ دراسة البند ٣٠ من جدول الأعمال وعنوانه : " الموقف في الشرق الأوسط " بعد ظهر يوم الاثنين ٤ من كانون الأول/ديسمبر . وستواصل بحث هذا البند صباح وبعد ظهر الثلاثاء . وفي هذا الخصوص أود أن أعلن عن عزمي على قفل قائمة المتحدثين حول " الموقف في الشرق الأوسط " يوم الاثنين ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الساعة الخامسة مساء . لذلك اطلب من الممثلين الذين يودون المشاركة في المناقشة ان يسجلوا اسماءهم في اقرب وقت ممكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

Digitized by UNOG LIBRARY